

Economic analysis of the provision of industrial and manufacturing services in the Kingdom of Saudi Arab 2024

Dr. Sadiq Ali Mubarak Al-Shuwaikhat*, Dr. Haya Ibrahim Abdulrahman Al Tuwaym, Dr. Sara Saad Al-Dawsari

College of Management | Midocean University | UAE

Received:
21/06/2024

Revised:
01/07/2024

Accepted:
15/07/2024

Published:
30/01/2025

* Corresponding author:
sadiq.alshuwaikhat@gmail.com

Citation: Al-Shuwaikhat, S. A., Al-Tuwaym, H. I., & Al-Dawsari, S. S. (2025). Economic analysis of the provision of industrial and manufacturing services in the Kingdom of Saudi Arabia 2024. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 9(1), 103 – 122.
<https://doi.org/10.26389/AJSRP.K230624>

2025 © AISRP • Arab
Institute of Sciences &
Research Publishing
(AISRP), Palestine, all
rights reserved.

• Open Access



This article is an open
access article distributed
under the terms and
conditions of the Creative
Commons Attribution (CC
BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The Kingdom is one of the largest economic countries in the Middle East, as it is believed to be witnessing a major economic transformation at the beginning of 2018, which is the beginning of its vision for 2030, which is a strategic vision to achieve diversity in sources of income in the Kingdom and diversity in the industrial field and to reach it to raise local production and rely on it to a greater extent, where the provision of services comes. In an effective and advanced manner, it constitutes a major impetus for strengthening the industrial and manufacturing sectors in the country. This is why the current research studied the analysis of the economic impact of providing services on the industrial and manufacturing sectors in the Kingdom. This is by arriving at an answer to the main question: How does the provision of advanced services contribute to enhancing the economic performance of the industrial and manufacturing sectors in the Kingdom? Saudi Arab?, This is done through the use of the descriptive analytical approach, which focuses on examining the theoretical foundations related to the subject through reviewing relevant Arab and foreign references. In addition to carrying out a field study, which consists of distributing questionnaires to different categories of the selected sample, in order to reach an answer to the basic research problem, and this is through the final results of the research that were reached, which are as follows: There is a high level of provision of transport and communication services in industrial companies and the industrial and manufacturing sector. In the Kingdom of Saudi Arabia from the point of view of the study sample members, the arithmetic mean value was 4.121 with a standard deviation of 0.800., In addition to Saudi Arabia from the point of view of the study sample members, where the arithmetic mean value was 4.304 with a standard deviation of 0.694. The following research recommended the necessity of strengthening the digital and technological infrastructure in the industrial and manufacturing areas in the Kingdom to improve the quality of services provided.

Keywords: economic impact - services - industrial sector – manufacturing.

تحليل الأثر الاقتصادي لتوفير الخدمات على قطاعات الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية لعام 2024

الدكتور/ صادق علي مبارك الشويخات*, الدكتورة/ هيا ابراهيم عبد الرحمن ال تويم, الدكتورة/ سارة سعد الدوسري
كلية الإدارة | جامعة ميدووشن | الإمارات العربية المتحدة

المستخلص: إن المملكة واحدة من أكبر الدول الاقتصادية في الشرق الأوسط، حيث أنها تشهد تحولاً اقتصادياً كبيراً بداية 2018 وهي بداية رؤيتها 2030 وهي رؤية استراتيجية للوصول للتنوع في مصادر الدخل بالمملكة والتنوع في المجال الصناعي والوصول بها للرفع للإنتاج المحلي والاعتماد عليه بشكل أكبر، حيث يأتي توفير الخدمات بشكلٍ فعالٍ ومتطورٍ ليشكل دافعاً رئيسياً لتعزيز القطاعات الصناعية والتصنيعية في البلاد، لهذا قام البحث الحالي لدراسة تحليل الأثر الاقتصادي لتوفير الخدمات على قطاعات الصناعة والتصنيع بالمملكة، وهذا من خلال الوصول لإجابة السؤال الرئيسي كيف يساهم توفير الخدمات المتطورة في تعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية؟، وهذا من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يركز على فحص الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع من خلال استعراض المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة. بالإضافة لتنفيذ دراسة ميدانية تتمثل في توزيع استبيانات على فئات مختلفة من العينة المختارة، وهذا للوصول للإجابة عن مشكلة البحث الأساسية، وهذا من خلال النتائج النهائية للبحث والتي تم التوصل لها وهي كالتالي: وجود مستوى مرتفع من توفير خدمات النقل والمواصلات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.121 بانحراف معياري 0.800، كذلك وجود مستوى مرتفع جداً من توفير الخدمات اللوجيستية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعات والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.304 بانحراف معياري 0.694، وقد وصى البحث التالي بضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية في المناطق الصناعية والتصنيعية بالمملكة لتحسين جودة الخدمات المقدمة.

الكلمات المفتاحية: أثر اقتصادي- الخدمات- القطاع الصناعي- التصنيع.

المقدمة:

تُعَدُّ المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط، وتشهد حالياً تحولاً اقتصادياً هائلاً في إطار رؤية المملكة 2030 هذه الرؤية الاستراتيجية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط كعامل رئيسي للنمو الاقتصادي. ومن بين المبادرات الأساسية في هذا السياق، يأتي توفير الخدمات بشكلٍ فعالٍ ومتطورٍ ليشكل دافعاً رئيسياً لتعزيز القطاعات الصناعية والتصنيعية في البلاد.

ولقد بات واضحاً أن الخدمات تلعب دوراً محورياً في دعم وتطوير هذه القطاعات، إذ تسهم في تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية، وتوفير بيئة عمل ملائمة تضمن تحقيق النمو المستدام. وتتنوع هذه الخدمات لتشمل التكنولوجيا الحديثة، والاستشارات الإدارية، والخدمات اللوجستية، والتعليم والتدريب المهني، وصولاً إلى الخدمات المالية والمصرفية، إن تقديم هذه الخدمات بجودة عالية وسرعة استجابة كبيرة يعزز من القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية ويزيد من قدرتها على التكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق العالمية. تتجلى أهمية هذه الدراسة في تحليل الأثر الاقتصادي لتوفير هذه الخدمات على القطاعات الصناعية والتصنيعية بالمملكة، حيث تُعتبر هذه القطاعات من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. سيتم في هذا البحث استعراض كيفية تأثير الخدمات المتنوعة على تعزيز الإنتاجية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين جودة المنتجات، وزيادة فرص التصدير. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحليل السياسات الحكومية والمبادرات الداعمة لتطوير قطاع الخدمات وكيفية انسجامها مع أهداف رؤية المملكة 2030. ويهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل ومتكامل يبرز الأهمية المتزايدة للخدمات كعامل حيوي في دعم وتحفيز النمو في القطاعات الصناعية والتصنيعية، ويوفر توصيات عملية لتحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

مشكلة البحث:

تواجه القطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية تحديات كبيرة في سبيل تعزيز الإنتاجية، تحسين جودة المنتجات في ظل سعي المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. في هذا السياق، يصبح توفير الخدمات المتطورة مثل التكنولوجيا الحديثة، والاستشارات الإدارية، والخدمات اللوجستية والتعليمية، أمراً حيوياً لدعم هذه القطاعات.

لكن يبقى السؤال الرئيسي: كيف يساهم توفير الخدمات المتطورة في تعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية؟

أهمية البحث

1. يتماشى هذا البحث مع أهداف رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد السعودي وتقليل الاعتماد على النفط.
2. من خلال تحليل دور الخدمات في تعزيز القطاعات الصناعية، يساهم البحث في تحديد الفرص الجديدة لتنويع الاقتصاد.
3. يوفر البحث رؤى حول كيفية تحقيق النمو المستدام في القطاعات الصناعية من خلال تحسين الكفاءة والإنتاجية عبر توفير الخدمات المتطورة.
4. يسعى البحث إلى فهم كيفية تأثير الخدمات على زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية، مما يعزز من قدرة الصناعات على المنافسة في الأسواق العالمية.

أهداف البحث

1. تحليل التأثير الاقتصادي للخدمات على القطاع الصناعي
2. دراسة كيفية تأثير تقديم الخدمات المتطورة على زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية في القطاعات الصناعية.
3. تقييم أثر الخدمات على تحسين جودة المنتجات الصناعية وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية.
4. استكشاف الفرص التي توفرها الخدمات لدعم وتطوير القطاعات الصناعية والتصنيعية.
5. اقتراح آليات لتحسين التكامل بين الخدمات والصناعات لزيادة الكفاءة والابتكار.

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

هناك علاقة بين توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. هناك علاقة بين تقديم خدمات تكنولوجياية واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية.
2. هناك علاقة بين توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية.
3. هناك علاقة بين استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة.

أسئلة البحث:

- 1- كيف يسهم توفير الخدمات المتطورة في تعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية؟
- 2- كيف تؤثر الخدمات التكنولوجية والاستشارية المتقدمة على زيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية؟
- 3- ما هو تأثير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية على تحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية؟
- 4- كيف تؤثر الخدمات المتطورة على القدرة التنافسية للشركات الصناعية في الأسواق المحلية والدولية؟

2- الدراسات السابقة والإطار النظري

أولاً: الدراسات السابقة:

دراسة (البوهي، 2019) بعنوان "تحليل الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية في سنغافورة" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية في سنغافورة. يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحليل الآثار الاقتصادية للتجارة الإلكترونية على الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، وصادرات السلع والخدمات، وواردات السلع والخدمات، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة، والقيمة المضافة في التصنيع. تم قياس تأثير التجارة الإلكترونية وبين المتغيرات المستقلة ذات العلاقة الارتباطية المعنوية إحصائياً، مع استنتاجات أن وجود علاقة معنوية طردية بين التجارة الإلكترونية والمتغيرات التابعة. تشير النتائج إلى وجود علاقة معنوية بين التجارة الإلكترونية والناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي، وصادرات السلع والخدمات، وصادرات التكنولوجيا المتقدمة.

دراسة (الزهراى، 2023) بعنوان "أثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1995-2022)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1995 إلى 2022. لاكتشاف أوجه العلاقات بين المتغيرات، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد وعدد من الاختبارات الإحصائية للتعبير عن العلاقة بين النمو في قطاع الصناعات التحويلية كمتغير تابع وبين المتغيرات المستقلة ذات العلاقة. المتغيرات المستقلة التي تم اختيارها بناءً على الدراسات السابقة واجتهادات الباحثة تشمل الإنفاق على التطور التكنولوجي، القوى العاملة، عدد المصانع، وقيمة الصادرات التحويلية.

باختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي E-views، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين النمو في قطاع الصناعات التحويلية وكلاً من قيمة الصادرات التحويلية والإنفاق على التطور التكنولوجي. بالمقابل، وعلى عكس المتوقع، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين النمو في القطاع وكلاً من القوى العاملة وعدد المصانع.

وتوصي الدراسة بعدد من التوصيات، من بينها بذل الجهود التوعوية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لاختيار التقنية التكنولوجية المناسبة لتعزيز كفاءة المخرجات، وتوفير بيئة مناسبة للمستثمرين في المجال التكنولوجي والصناعي لتحقيق ميزة تنافسية تتفوق على بقية الدول الصناعية. كما تدعو الدراسة إلى الاهتمام بالصناعات التحويلية وصادراتها لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وإجراء المزيد من الدراسات حول تأثير التطور التكنولوجي على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

دراسة (إبراهيم، 2020) "تقييم الدور الاقتصادي لقطاع الخدمات كأحد القطاعات الرئيسية المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية مصر العربية" (2018-2011)

هدف هذا البحث إلى تقييم الدور الاقتصادي لقطاع الخدمات في دعم الناتج المحلي الإجمالي بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من 2011 إلى 2018، يعكس هذا البحث أهمية قطاع الخدمات في العصر الحديث، وخاصة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودوره البارز في دعم الاقتصاد المصري ورفع مستوى الأمم.

وتناول البحث القيمة الاقتصادية المضافة من قطاع الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تقل نسبة مساهمة القطاع عن 47.9% في عام 2012، بقيمة 122.145 مليار دولار، وبلغت أقصى نسبة لها 55.7% في عام 2017، بقيمة 185.091 مليار دولار. وهذا يدل على الأهمية النسبية لقطاع الخدمات مقارنةً بالقطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة.

كما تناول البحث التدفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات مقارنةً بإجمالي التدفقات الاستثمارية الكلية في مصر، حيث لم تقل نسبة التدفقات الاستثمارية في قطاع الخدمات عن 31% في عام 2011، وبلغت أقصاها 70% في عام 2012.

التعليق على الدراسات:

تجمع الدراسات الثلاث التي تمت مراجعتها رؤى متنوعة حول الأثر الاقتصادي للتطورات التكنولوجية والتجارة الإلكترونية وقطاع الخدمات على التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان. الدراسة الأولى، التي أجراها البوهي (2019)، تقدم تحليلاً شاملاً لتأثير التجارة الإلكترونية على التنمية الاقتصادية في سنغافورة، موضحة الأثر الإيجابي للتجارة الإلكترونية على الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وصنادير التكنولوجيا المتقدمة. تكشف الدراسة عن علاقة معنوية طردية بين التجارة الإلكترونية وهذه المتغيرات، مما يبرز دور التجارة الإلكترونية كعنصر محوري في تعزيز النمو الاقتصادي.

وتتشارك دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في التركيز على تحليل الأثر الاقتصادي للعناصر المختلفة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية. مثلما ركزت دراسة البوهي (2019) على التجارة الإلكترونية في سنغافورة، ودراسة الزهراني (2023) على التطور التكنولوجي في السعودية، ودراسة إبراهيم (2020) على قطاع الخدمات في مصر، فإن دراستنا تسعى لتحليل تأثير توفير الخدمات على قطاعي الصناعة والتصنيع.

وتختلف دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المحور الرئيسي للتحليل. بينما ركزت الدراسات السابقة على التجارة الإلكترونية، التطور التكنولوجي، وقطاع الخدمات بشكل منفصل، تركز دراستنا على توفير الخدمات المتنوعة مثل الخدمات اللوجستية، المالية والتأمينية، والنقل والمواصلات وكيفية تأثيرها بشكل شامل على قطاعي الصناعة والتصنيع في المملكة العربية السعودية. بالإضافة إلى ذلك، تتناول دراستنا الفترة الزمنية والتأثير في سياق الاقتصاد السعودي بشكل خاص، الذي يمتاز ببيئة اقتصادية وسياسية متميزة، على عكس الدراسات السابقة التي تركزت على بلدان مختلفة وبيئات اقتصادية متنوعة.

بالتالي، بينما تتفق دراستنا مع الدراسات السابقة في الهدف العام المتمثل في فهم وتحليل التأثيرات الاقتصادية، فإنها تختلف من حيث السياق والمحور الرئيسي للتحليل، مما يوفر رؤى جديدة ومتكاملة حول كيفية دعم توفير الخدمات لنمو وتطوير قطاعي الصناعة والتصنيع في المملكة.

ثانياً: الإطار النظري:

إن النشاط الصناعي بالمملكة تعتبر نشاط حديث العهد بها بالمقارنة بالقطاعات التجارية الأخرى، هذا لأن القطاع الصناعي في أساسه يعتمد على دعمتين نجد الأولى منها متمثلة في الصناعات الاستخراجية التي تستنج على الهيدروكربونية، والأخرى الصناعات المحلية التحويلية، ولكن القطاع الصناعي في الوقت الحالي شهد تطور كبير وتقدم انعكس بطريقة مباشرة على الرفع لمعدلات التنمية الإنتاجية المحلية، مما أدى لخلق تنوع نسبي لمصادر الدخل، والفضل الأول في هذا الأمر هو الجهود الحكومية والتوجهات الجديدة حيث عملت على التقديم للحوافز في العديد من الاستثمارات الخاصة بقطاع الصناعة في فروعها المختلفة، كصناعة المدن والانشاء لصناديق الإقراض والتفضيل للإنتاج المحلي بالإضافة للشراكات ع القطاعات الخاصة لتنفيذ العديد نم المشروعات الصناعية. (الحكي، حبيب، 2022، ص30-31)

مفهوم قطاعات الصناعة:

أولاً: تعريف الصناعة:

تعرف الصناعة والتصنيع بأنها نشاط واسع يتم فيه التغيير لشكل المواد الخام حتى يكون هناك زيادة في قيمتها فتكون أكثر ملائمة لاحتياجات الإنسان وهذا من خلال الاستخدام الآلات الحديثة في عصرنا الحالي بحيث يتم التشكيل للمواد الخام لمنتج نهائي قابل للاستخدام، وهذا المفهوم نجده يشير لأنواع صناعية مختلفة وهم: الصناعة التحويلية- الصناعات الاستخراجية- والامدادات للكهرباء والغاز والبخار والمياه الساخنة، وهذا على حسب التصنيفات الصناعية الدولية الموحدة للأنشطة الاقتصادية جميعها. (شهاب، 2021، ص136)

ثانياً: قطاع الصناعة:

إن قطاع الصناعة الآن له أهمية كبيرة بين جميع القطاعات الإنتاجية بالمملكة لما له من أثر كبير على البناء الاقتصادي للدولة والتطوير والتحقيق للدمج مع الاقتصاد العالمي، بالإضافة لأنه يعمل على التوفير لمعدلات إنتاجية عالية تعمل على المساهمة لرفع الدخل القومي مما يساعد في خلق صناعات حقيقية، وهذا بالإضافة لكونه هو حجر الأساس للمساعدة في المواكبة للتطور الحضاري لما له من أهمية حيوية في الوظائف المختلفة والتي تعمل على التحسين للإنتاج والتنمية المستدامة للدولة. وبالنظر للمملكة فنجد أن القطاع الصناعي بها هو أحد المحركات الرئيسية وبالأخص لقطاعات التعدي والصناعات التحويلية التي هي المورد الاقتصادي الهام بها، لكونه يعتمد في أساسه على الصناعة للمواد الأولية الخام الطبيعية والتي يتم استخراج لها، والتي لا بد من التعامل معها وفق استراتيجيات تنموية وفق أهداف الاستدامة للاستثمار للمملكة، حيث نجد أن هذا القطاع قد حقق أكبر نمو اقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بالمملكة فهو ينمو بشكل إيجابي وملحوظ بداية من عمليات الإصلاح وإطلاق أهداف المملكة ورؤيتها 2030. (قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات، ص 6-7)

الأثر الاقتصادي للخدمات على الصناعة والتصنيع بالمملكة، ويشتمل على: أثر قطاع الخدمات على الصناعة بالمملكة، ويشتمل على:

1. أثر خدمات النقل والمواصلات على الصناعة والتصنيع بالمملكة: يعرف الاقتصاديون النقل بأنه نشاط اقتصادي يتضمن حركة الأشخاص والسلع من موقع إلى آخر، متجاوزاً الحدود المكانية والزمنية بهدف خلق المنافع أو زيادتها أو تحسينها. يمكن أيضاً تعريف النقل على أنه مجموعة من الوسائل والأساليب والتقنيات والإجراءات التنظيمية والاقتصادية التي تهدف إلى نقل الأفراد ومنتجاتهم من مكان إلى آخر. ويشكل النقل جزءاً أساسياً من الناتج القومي حيث يساهم في خلق المنفعة المكانية، إذ يتطلب نقل السلع من مواقع إنتاجها إلى المواقع التي يوجد فيها طلب أو استهلاك. يتقدم النقل بشكل ملحوظ عندما يتم تحقيق نقل السلع بأقل تكلفة وفي أقصر وقت ممكن. (خالد، 2018، ص 142)

ويعتبر النقل أحد أهم مرتكزات البنية التحتية التي تعتمد عليها أي نشاط، إذ يُعدُّ حلقة الوصل بين النشاطات الاقتصادية والاجتماعية سواء كانت زراعية، صناعية، ثقافية، أو غيرها. فعلى مدى كفاءة منظومة النقل تتوقف جاهزية العديد من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. ولذا، يجب أن يكون إنشاء أو تطوير منظومة النقل سابقاً لأية تنمية اقتصادية واجتماعية وعمرانية، حيث يُعدُّ حافزاً لتلك التنمية، وتلعب منظومة النقل دوراً مهماً في تنمية أي منطقة جغرافية، سواء كانت دولة، أو إقليمًا، أو مدينة، إذ تسهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية قدمًا. وتُظهر الخبرات أن البرامج التي تستثمر في تطوير وتحسين النقل تُعدُّ أداة مهمة جداً في التنمية الاقتصادية، حيث تشجع البلدان الأقل تطوراً على تخصيص مواردها لمثل هذه الاستثمارات. يُساهم الإنفاق الحكومي الشامل على الاستثمار في قطاع النقل في تحفيز التنمية وتحسين أداء الاقتصاد، وهو أمر حيوي خاصة في الفترة الزمنية التي تلت الحروب العالمية، حيث كان الاستثمار في قطاع النقل يعتبر أحد المحركات الرئيسية لتعزيز التقدم الاقتصادي. (خالد، 2018، ص 143)

فالنقل يمثل عنصراً حيوياً في تطوير الاقتصاد، حيث يعد الحلقة الأساسية التي تربط بين النشاطات الاقتصادية المختلفة والتي قد تكون زراعية أو صناعية أو غيرها. فعلى سبيل المثال، إذا لم يكن هناك نظام نقل فعال، فإن النمو الاقتصادي سيكون معوقاً. لذا، يُعدُّ بناء وتحسين البنية التحتية للنقل مهمة جداً لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في المستقبل.

بالإضافة إلى ذلك، تتجلى أهمية النقل الاقتصادية بوضوح عندما ينشأ احتياج جديد لزيادة النمو الصناعي، سواء بسبب اكتشاف سلعة جديدة أو إنشاء سوق جديدة. ولهذا السبب، فإن الاستثمار في تطوير وتحسين النقل يعتبر عنصراً أساسياً في دفع عملية التنمية الاقتصادية للبلدان. (خالد، 2018، ص 143)

ويتجلى دور النقل ليس فقط في المؤثرات الاقتصادية، بل أيضاً في الجوانب الاجتماعية والسكانية لكل دولة، وفي المملكة العربية السعودية يساهم نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام 2019م إلى معدل 6.24%، مقارنة بنسبة 5.92% في العام 2018، تشير هذه الأهمية المتزايدة لهذا القطاع في دعم الاقتصاد المحلي وتحقيق النمو. وبالنظر إلى تقدير مساهمة نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال نفس العام، والتي بلغت معدل 6.1% أي بنحو 182.1 مليار ريال، يُظهر ذلك تأثيراً قوياً لهذا القطاع على الاقتصاد السعودي.

وهذه الزيادة في مساهمة قطاع النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تفسر بالعديد من العوامل، بما في ذلك الزيادة في نشاط عمليات الصناعة والتصنيع. فعلى سبيل المثال، يُعتبر النقل والتخزين جزءاً لا يتجزأ من سلسلة التوريد في الصناعة، حيث يتم نقل المواد الخام والمنتجات النهائية من وإلى المصانع والأسواق. (مرصد قطاع دعم الأعمال، 2020، ص 4)

فعلية يتضح أن القطاع الصناعي بالمملكة مستفيداً كبيراً من تطوير بنية النقل والتخزين والاتصالات، حيث يُعتبر النقل وسيلة حيوية لتوزيع المنتجات المصنعة إلى الأسواق المحلية والعالمية، والتي يمكن أن تزيد من إيرادات الصناعة وتعزز مساهمتها في الاقتصاد، وكذلك يسهم قطاع النقل في تحفيز نمو الصناعة عن طريق تقديم خدمات نقل فعالة وتكنولوجيا متقدمة، مما يسهل عملية التصنيع ويقلل من تكاليف الإنتاج، وبالتالي يعزز تنافسية الصناعة الوطنية في الأسواق العالمية. ويظهر الارتباط الوثيق بين خدمات النقل والتخزين والاتصالات وبين الصناعة، حيث يعمل قطاع النقل كدعم أساسية تدعم نمو الصناعة وتعزز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. (حبيطة، 2014، ص66)

2. أثر الخدمات المالية على الصناعة:

إن المملكة في نظرتها لمستقبلية 2030 تتجه بقوة لتطوير النظام المالي، والتوجيه لكافة الاستراتيجيات لتنوع القاعدة الصناعية بها والرفع لمعدلات النمو الصناعي، ولابد من التنويه لعدم وجود دراسات كافية قامت على دراسة أثر الخدمات المالية على عمليات الصناعة المملكة، وإن كانت هناك العديد منها ممن تناول الدراسة لها من جانب النمو الاقتصادي فقط في الشرق الأوسط وفي الدول العربية بشكل عام كدراسة (الجوبي، موعش، 2020)، بالإضافة لتناول بعض الدراسات لعمليات التطور المالي وأثره على نمو الصناعات التحويلية بالمملكة مثل دراسة (محمد، القحطاني، 2015) وإن كانت هذه واحدة من الدراسات التي تناولت هذا الجانب بشكل مباشر، ولكن لم أقع على دراسة تناولت رؤية المملكة المستقبلية وعمليات التطوير للخدمات المالية وأثرها على الجوانب الصناعية وعمليات التصنيع.

لذا كان من الهام البيان والنظر لرؤية المملكة في 2030 ورسمها للخريطة التطويرية للاقتصاد الوطني بها في هذا الاتجاه، هذا لأن هدفها الأساسي هو النظر لعمليات التنوع التنموي لمصادر الدخل بها، وكان الصناعة هي من أهم الروافد الاقتصادية التي لا بد من العمل عليها ووضعت في رؤيتها المستقبلية، حيث كان التخطيط لتجاوز المساهمة من جانب هذا القطاع الصناعي بحلول 2030 لما يصل ل15% من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن يجدر الإشارة إلى أن الصناعة بالمملكة ليست عملية مستجدة ومتولدة لحظياً بل هي إرث ممتد منذ عقود، بداية من الاكتشاف للنفط والذي هو الركيزة الأساسية التي أقيمت الصناعات الحديثة عليها داخل المملكة، حيث كانت التنمية للصناعة وعمليات التصنيع خطواتها الأولى من خلال هذا الاكتشاف، والعمل على التصدير له بشكل تجاري. (وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة، رؤية 2030).

ولأن عمليات التنمية الصناعية والتصنيع له أهميته الكبيرة، فقد قامت المملكة بتقديم كافة أشكال الدعم وعمليات المساندة والتشجيع، وذلك من خلال:

- إنشاء صندوق التنمية الصناعية السعودي، وهذا من أجل عمليات التنمية والدعم للقطاع الصناعي من خلال التقديم للعديد من القروض المتوسطة والطويلة لأجل التأسيس لاتجاهات الصناعة الحديثة، وعمليات التطوير والتحديث للمصانع القديمة، بالإضافة لتقديم المشورة الكافية في جميع المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية والتصنيعية لجميع المنشآت الصناعية داخل السعودية.
- قامت المملكة على التحويل للعديد من المشاريع التي ترتبط بالجانب الصناعي إلى وزارة الصناعة، بالإضافة لإنشاء هيئة الجبيل وينبع والتي اعتنت بجوانب التطوير للمدينتين لكونهما من المدن الصناعية الهامة والكبيرة بها، وهما شهود العيان على النهضة الصناعية بشكل عام والتحول الصناعية الكبير لهذا القطاع.
- العمل على إنشاء لشركة سابق وهي واحدة من المشروعات الصناعية الكبيرة بالمملكة، والتي ساعد بشكل ملحوظ في التنمية الصناعية وعمليات التصنيع بالمملكة حتى أنها أصبحت واحدة من الشركات الرائدة في عمليات الصناعة. (وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة، رؤية 2030)

ثم بدأت السعودية بالإطلاق لرؤيتها 2030 هذا بداية من عام 2016، كخطة تهدف للإصلاح الاقتصادي الشامل والتنوع والخلق للمستقبل المستدام في قطاع الصناعة والعمليات التصنيع، حتى انه قد تم إصدار أمر ملكي بإبدال مسمى وزارة البترول والثروة المعدنية إلى (وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية)، حيث أن عدد المصانع في السعودية في هذا التوقيت قد بلغ 7741 مصنعاً، والذي احتوى على أكثر من مليون عامل، وفي 2017 أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية بالمملكة عشر برامج تعمل على التنفيذ لرؤيتها، ومن أبرزها برامج التطوير للقطاع المالي، الذي يعمل من خلال التعميق والتنمية والمساندة للجانب الاقتصادي والتحقيق للنمو الصناعي والتطوير له، ومن أجل هذا قد تنوعت البنية لقطاع الخدمات المالية والعمل على الزيادة للحصة السوقية لرأس المال من 41% إلى 45% وهذا في عام 2020، بالإضافة لفتح الأبواب للجهات الفاعلة والتي تعمل على التحفيز للابتكار والنمو الصناعي، بالإضافة إلى العمل على التعزيز تمويل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك، وعليه فمن المتوقع من خلال هذا البرنامج للخدمات المالية المزدهر النمو والزيادة لحجم الصناعات المحلية وبالتالي التنوع في الجانب الصناعي والتقليل من الاعتماد على قطاع النفط في النمو الاقتصادي. (برنامج تطوير القطاع المالي، 2020، ص9-11).

وحتى تصل المملكة لرؤيتها المختلفة في عمليات الصناعة والتصنيع بالمملكة، كان لابد من طرح برنامج طموح على التطوير لهذا الجانب والتمكين له، وكان هذا من خلال البرنامج التالي:

- 1- التوفير لعمليات التمويل المالي المطلوب لخدمة الصناعة والتصنيع والتطوير لها.
- 2- التعزيز للميزان التجاري.
- 3- التوجه لتعظيم محتوى التصنيع المحلي.

فيتبين أن قطاع الخدمات المالية يعمل بشكل كبير في المملكة على التعزيز للنمو الصناعي، حيث يعمل على التعزيز للدخار والدعم للاستثمار والاستهلاك، وبالتالي كان له أثر كبير وحيوي في عمليات تحسين التصنيع للإنتاج والنمو للنشاط الاقتصادي، فهو يعمل على التوجيه لمجالات الاستثمار والتوفير لمصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الصناعية بالمملكة والمتنوعة المجالات، بالإضافة لمساهمة لتطوير التصنيع الداخلي والإنتاج الوطني والدعم له بالمساعدة في التغطية للطلب الإجمالي وعليه يكون التحسين لعمليات النمو الاقتصادي بها بشكل حقيقي. (الجوي، موعش، 2020، ص7)

3. أثر الخدمات اللوجستية على الصناعة والتصنيع بالمملكة:

الخدمات اللوجستية:

إن المملكة تمتلك مداخيل هذا القطاع في الشرق الأوسط بما يبلغ قيمته 300 مليون دولار، حيث بلغ متوسط النمو في هذا القطاع خلال الخمس سنوات الماضية 17%، ومن المتوقع نموه في المنطقة بمعدل سنوي يصل لـ 13%، حيث أن موقع المملكة يعد بمثابة مركز توزيع دولي أساسي ومثالي بالنسبة للخدمات اللوجستية، وقد يمكن أن نعزي هذا التقدم في النمو لهذه الخدمة لعمليات التوسع الاقتصادية الجوهرية التي تحققها، والعمل على التطوير لمحاور التجارة مما يعمل على التعزيز لتنافسها في السوق والخلق كيان قوي حكومي يشجع على هذا التطوير بالاعتماد على التنوع الاقتصادي، مما أدى إلى الطلب بشكل أكبر على هذا النوع من الخدمات، فكان لابد من العمل على التوسع لسوق الإمداد لمواكبة النمو المطلوب في الجانب الصناعي بالمملكة، بالإضافة إلى أن الهيئة العامة للصناعة تشير لوجود فرص استثمارية في عمليات الصناعة والتصنيع بالمملكة منها: صناعة إعادة التغليف والتعديل على المنتج، وعمليات التجميع. (مركز المعلومات، 2008، ص7-9)

الخدمة اللوجستية وبرنامج الرؤية:

إن المملكة بإطلاقها رؤية 2030 كانت تحمل بها خريطة للعمل على النقل لها لدولة متقدمة على كافة الجوانب، وكان من أثر الإطلاق وجود عدة برامج منها برنامج التطوير الصناعي الوطني والخدمات اللوجستية لها وهذا بحلول عام 2018، وكان هدفه التنفيذ لخطة التطوير الطوير الصناعي، وهذا البرنامج قد اعتنى بشكل كبير بعملية التوطين للصناعات الواعدة وعمليات التصنيع، وهو واحد من أهم أهداف الرؤية بالمملكة ويحتل المركز الثالث من مستويات 96 هدف آخر، وهذا من خلال الإحلال للواردات، وزيادة فرص التصدير والميزة التنافسية، ولقد خطت المملكة في سبيل هذا الأمر خطوات ثابتة وموسعة حتى تصل لتنوع الاقتصادي من خلال التنوع في الصناعة والتصنيع، وهذا لبناء بيئة أكثر استدامة وشمولية، وقد ساهمت الخدمات اللوجستية بنسبة 6% في الوقت الحالي من الصناعة المحلية، ومن المتوقع زيادة نسبة إسهامها لـ 10% بحلول 2030، وقد قامت بالتدشين لـ 59 منطقة لوجستية يعمل منها الآن 21 منطقة بشكل فعلي، بالإضافة لافتتاح أول منطقة متكاملة تختص بها بمطار الملك خالد الدولي كجزء من خطة التوسع للزيادة في عمليات الشحن والتعزيز لسلاسل التوريد. (جمعية المصدرين الصناعيين، 2023)

وهذا حتى يكون هناك مواكبة مع خطة رؤية المملكة بالتطوير للخدمات اللوجستية المتعلقة بالصناعات، وهذا من خلال التالي:

(برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية 2030)

➤ برنامج التطوير الصناعي الوطني والخدمات اللوجستية بالمملكة:

والهدف من هذا البرنامج هو العمل على التحويل للمملكة لصورة صناعية رائدة في عمليات التصنيع المتنوعة، وهذا من خلال التوفير لمنصات لوجستية عالمية بتعظيم القيمة التي تتحقق من خلال قطاعات التعدين والطاقة، حتى يساهم البرنامج بشكل واضح في التعظيم للأثر الاقتصادي والتنوع للقطاع الصناعي من خلال الاستدامة في التقديم للخدمات اللوجستية والتحقق للريادة بها، للتطوير من الخلق لبيئة استثمارية جذابة. (ندلب، 2021)

فهذا البرنامج يولي اهتمام محوري بالثورة الصناعية والتصنيع لكونها واحدة من أهم القطاعات في البرنامج التي تعمل على الدعم لها، حيث حققت هذه الخدمة العديد من الإنجازات المختلفة منها الإطلاق للمسح الجيولوجي، والخطوط الخمس الملاحية، بالإضافة لتدشين أول زورق اعتراضى سريع وقد تم تصنيعه بشكل محلي، مما ساعد على الزيادة بشكل سريع في الاستثمارات بالقطاع الصناعي، والدعم لعمليات التصنيع في القطاع العسكري، والإطلاق لبرنامج "صنع في السعودية". (الحكي، حبيب، 2022، ص30-31)

4. أثر البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) على الصناعة بالمملكة:

إن التكنولوجيا وخاصة المعلوماتية منها بدأ يتسع في حياة الناس بشكل متسلسل، ولم تعد بشيء غريب على مسامع الإنسان، بل دخلت في جميع المجالات: كالتعليم والاقتصاد والصناعة، حتى الطب والهندسة والفضاء، بل أصبحت جزءاً أساسياً من عمليات التسليح، بالإضافة لكونها هي المصدر الأساسي لتلقي الأخبار والمعارف والنشر لها، خاصة مع وجود شبكات الانترنت كواحدة من مظاهر هذا التطور التكنولوجي لسهولة الاستخدام له من قبل الجميع. (بوشنقير، قطاف، 2013، ص100)

ونجد ان التكنولوجيا الحديثة لها دور هام في النشاطات الصناعية، في الوقت الحالي والمستقبلي للدول، حيث شهدت تقدم هائل في القرن العشرين، حيث قد استفادت الصناعة من الثورة التكنولوجية بألياتها منها، وهذا لأنها هي التي تتحكم في الإدارة للمكينات والعمليات التنظيمية السريعة مما يقلل من الاعتماد على العمالة البشرية والاستبدال لها في الإدارة والتي أصبحت تعمل بشكل آلي في الصناعة الحديثة.

فهذا الابتكار الذي أدى لدخول التكنولوجيا الحديثة كان بدايته التعرف على المحركات الديناميكية لعجلة التنمية الاقتصادية، وازدادت أهميتها في هذا العصر الذي نعيشه، وهذا من خلال الزيادة في عمليات الإنتاج والتنوع الصناعي وهذا بالإدخال لأساليب أكثر تطوراً وبشكل تقني وجديد يهدف لخلق منتج أكثر كفاءة ويؤدي لرفع المستوى التنافسي، ثم الاحتلال لموقع له ميزة في الإشباع للسوق المحلي مما يعود بالتالي على الدخل القومي، ومن ثم يعود بالتحقيق لمستويات اقتصادية عالية بسبب عمليات التطور الرقمي، وبالتالي نجد سبيل مساعد لضمان الخلق لقدرة صناعية جديدة، والتحرك لعمليات التصنيع والتطور الاقتصادي. (بوشنقير، قطاف، 2013، ص105)

فالعمليات التكنولوجية المعلوماتية هي الطريقة التي يستخدمها الإنسان للتأثير على البيئة من حوله في وقتنا الحالي، لكونها تشتمل على مجموعات من المعارف والخبرات التي يتم ممارستها بشكل تقني بالأحداث لعلاقات تبادلية بين أنظمة العمل، والتطبيق لها يعمل على المساهمة في إشباع الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية والمتوقعة، فهو الأساس في عملية التنمية في هذا الجانب، لأن الإدخال للتطور المعلوماتي التكنولوجي في عمليات الصناعة والتصنيع يؤدي للزيادة في الكفاءة الإنتاجية والخفض للتكاليف، وتعد المملكة واحدة من الدول التي تقدمت في هذا المجال بشكل كبير، حيث قامت بالتطبيق والتطوير للتكنولوجيا في القطاع الصناعي والذي أدى لانعكاس كبير في النمو الاقتصادي، وعليه يتبين هذا الأثر الكبير الذي يتركه هذا التطور الكبير للتكنولوجيا على قطاع الصناعة، حيث اكتسبت المنشأة الصناعية من خلال هذا التدخل التكنولوجي لمزايا تنافسية تجعلها متميزة عن غيرها في جوانب عديدة، هذا لأن الإبداع التكنولوجي هو أمثل اختيار للوصول لهذه الميزة والتحقيق لها. (الزهراني، 2025، ص4).

ويظهر الثورة الصناعية الرابعة والذي اعتمد فيه على الثورة الرقمية، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التطور والنمو الاقتصادي العالمي، حيث أن هذه التكنولوجيا قد خلقت في الأساس لتساهم بشكل فاعل في الدفع بعجلات التنمية والتحديث لكثير من المجالات وخاصة المجال الصناعي، ونجد ان من العناصر التكنولوجية التي ظهرت في هذا المجال هو الذكاء الاصطناعي والتحكم الآلي والانترنت، بالإضافة للبيانات الضخمة وقواعد البيانات المتسلسلة، والحوسبة الكومبيوترية (منظمة العمل الدولية، 2021)، وجميعها اتجاهات تكنولوجية قد ساهمت بشكل كبير في الحل للعديد من العقبات الضخمة في عمليات التصنيع والإنتاج، لأنها تقوم على التطوير لعمليات التصميم حتى تواكب التقنيات الحديثة في العالم، بالإضافة لمساعدتها في الأخذ بالقرارات الصائبة والتي تتعلق بعمليات الصناعة.

حيث نجد أن المملكة تسعى بخطوات واسعة لتعزيز قدرتها التكنولوجية والرقمية الاعتماد على التقنيات الحديثة، حيث تعمل على الإنشاء لـ 15 مصنعاً ضمن رؤيتها 2030 لصناعة التقنيات الحديثة ومستشعرات الانترنت، وهذا للعمل على القفز بإعداد الصناعة بالمملكة، حيث انها تسعى لأن تكون من الدول الرائدة في هذا المجال، بالعمل على التوسيع الرقمي وبالأخص في القطاع الصناعي، حيث نجدها تشهد تحول سريع في النطاق والتحويل للمصانع من تقليدية لمصانع آلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي، وهذا في ظل سعيها للاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة والتسخير لها في خدمة القطاع الصناعي للنهوض به. (جادو، 2023، ص819)

3- الإطار التطبيقي

منهجية البحث:

يستند البحث على منهجاً وصفيّاً تحليلياً، حيث يركز على فحص الأسس النظرية المتعلقة بالموضوع من خلال استعراض المراجع العربية والأجنبية ذات الصلة. ويتضمن البحث أيضاً تنفيذ دراسة ميدانية تتمثل في توزيع استبيانات على فئات مختلفة من العينة المختارة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع العاملين في الشركات الصناعية والقطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية ولصعوبة اجراء الحصر الشامل لكافة افراد الدراسة فقد قامت الدراسة باستخدام أسلوب العينات العشوائية البسيطة من أجل الحصول على بيانات الدراسة وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 192 فرد وهم الذين قاموا بالإجابة على أسئلة استمارة الاستبيان الالكتروني.

الأساليب الإحصائية:

قام البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل بيانات الدراسة من خلال الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الفايرونيخ لحساب مستوي ثبات أداة الدراسة
- معامل ارتباط بيرسون لتحديد مستوي الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة وللتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة
- النسب والتكرارات لوصف خصائص عينة الدراسة
- الوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف مستوي استجابة افراد عينة الدراسة لعبارة أداة الدراسة
- معادلة الانحدار الخطي البسيط لقياس الأثر بين متغيرات الدراسة

أداة الدراسة

قامت الدراسة باستخدام استمارة الاستبيان كأداة للدراسة والتي تكونت من قسمين يتضمن القسم الأول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) ويشتمل القسم الثاني علي العبارات المتعلقة بمحور الخدمات ويتضمن 4 ابعاد ويشتمل المحور على 22 عبارة وتم استخدام مقياس ليكرت ذو الخمس درجات الذي يتكون من موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1) في الإجابة على أسئلة محاور الدراسة.

جدول (1) مستويات موافقة عينة الدراسة على عبارات أداة الدراسة

الدرجة	المستوي
1 – 1.799	منخفضة جدا
1.800 – 2.599	منخفضة
2.600 – 3.339	متوسطة
3.400 – 4.199	مرتفعة
4.200 – 5.000	مرتفعة جدا

المصدر: من إعداد الباحث.

صدق أداة الدراسة:

تم إتمام عملية تحكيم الاستبيان بنجاح وفقاً للخطوات المقترحة سابقاً، وقد تم التأكد من صحة الاستبيان. تم اختيار مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الدراسة لتقييم الاستبيان. تم إرسال نسخة من الاستبيان إلى المحكمين مع نموذج تقييم يتضمن معايير التحكيم. تم مراجعة ملاحظات وتوصيات المحكمين بعناية، وإجراء التعديلات اللازمة على الاستبيان لتحسين صياغة الأسئلة وزيادة شمولية الاستبيان.

تم الحصول على موافقة المحكمين على الصيغة النهائية للاستبيان، والتأكد من أنه يستوفي جميع معايير التحكيم المتفق عليها، والتي تتضمن وضوح الصياغة اللغوية والنحوية للأسئلة، انتماء الأسئلة وارتباطها بأهداف الدراسة، شمولية الاستبيان لجميع جوانب الموضوع، سهولة فهم وإجابة الأسئلة من قبل المستجيبين، التسلسل المنطقي والتنظيم العام للاستبيان، مناسبة طول الاستبيان وعدد الأسئلة، وإمكانية قياس المتغيرات المراد دراستها. بناءً على ذلك، تم التأكد من صحة الاستبيان وجاهزته للتطبيق على عينة الدراسة لجمع البيانات اللازمة.

تم حساب صدق عبارات استمارة الاستبيان عن طريق تحديد مستوي التجانس الداخلي لأداة الدراسة من خلال حساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل عبارة ودرجة العبارة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة حيث جاءت النتائج كما يلي:

جدول (2) معاملات الارتباط لعبارة المحور الاول

م	العبارة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
خدمات النقل والمواصلات			
1	كيف تقيّم كفاءة شبكة المواصلات والنقل في دعم عمليات الشحن والتوزيع لدى الشركة الصناعية التي تعمل بها.	**0.670	0.000
2	توفر خدمات المواصلات والنقل الحالية للشركات الصناعية سرعة وموثوقية في إيصال البضائع إلى الأسواق المحلية والعالمية.	**0.702	0.000
3	تؤثر تكاليف خدمات المواصلات والنقل على تنافسية الشركات الصناعية ومنتجاتها.	**0.667	0.000
4	استثمارات الحكومة في تطوير البنية التحتية للمواصلات والنقل كافية لدعم نمو القطاع الصناعي.	**0.676	0.000
5	تحسين خدمات المواصلات والنقل يعزز القدرة التنافسية للشركات الصناعية في السوق المحلية والدولية.	**0.659	0.000
الخدمات المالية			
6	التمويل المتاح للشركات الصناعية من خلال القنوات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى في كافي في الشركة التي أعمل بها.	**0.699	0.000
7	الشركات الصناعية تواجه صعوبات في الحصول على القروض والتمويل اللازم لتطوير عملياتها وزيادة الإنتاج.	**0.469	0.000
8	تؤثر تكلفة وشروط التمويل المصرفي على قدرة الشركات الصناعية على التوسع والاستثمار.	**0.610	0.000
9	الحوافز والبرامج الحكومية للدعم المالي للقطاع الصناعي كافية وفعالة.	**0.672	0.000
10	يمكن للمؤسسات المالية تطوير منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات الشركات الصناعية بشكل أفضل.	**0.668	0.000
الخدمات اللوجيستية			
11	البنية التحتية اللوجيستية (مثل مرافق التخزين والنقل) فعالة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي أعمل لديها.	**0.700	0.000
12	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافي إلى خدمات اللوجيستيات مثل التخزين والشحن والتوزيع.	**0.654	0.000
13	تؤثر تكاليف الخدمات اللوجيستية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.	**0.587	0.000
14	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال اللوجيستيات مثل التتبع الإلكتروني للشحنات والتخزين الذكي.	**0.611	0.000
15	تحسين الخدمات اللوجيستية (النقل والتخزين والتوزيع) يؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.	**0.474	0.000
16	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال الخدمات اللوجيستية لدعم القطاع الصناعي.	**0.684	0.000
البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)			
17	البنية التحتية التكنولوجية (اتصالات، إنترنت، أتمتة الإنتاج، إلخ) جيدة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي أعمل بها.	**0.660	0.000
18	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافية إلى التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والتصنيع الرقمي.	**0.827	0.000
19	تؤثر تكاليف تطوير البنية التحتية التكنولوجية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.	**0.815	0.000
20	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا	**0.642	0.000

م	العبرة	معامل الارتباط بيرسون	الدلالة الاحصائية
	المعلومات.		
21	تحسين البنية التحتية التكنولوجية تؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.	**0.821	0.000
22	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية لدعم القطاع الصناعي.	**0.852	0.000

المصدر: من إعداد الباحث.

ويتبين من الجدول السابق رقم (2) أن جميع قيم معاملات الارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة من عبارات المحور والدرجة الكلية للمحور كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) وهذا يعني أن ارتفاع مستوي الصدق لعبارات المحور للاستبيان مما يدل إنه صالح للتطبيق لتحقيق أهداف الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم حساب ثبات استمارة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (3) نتائج ثبات أداة الدراسة بأسلوب ألفا كرونباخ

الأبعاد	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
خدمات النقل والمواصلات	5	0.891
الخدمات المالية	5	0.869
الخدمات اللوجيستية	6	0.891
البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)	6	0.869
إجمالي استمارة الاستبيان	22	0.923

المصدر: إعداد الباحث.

يبين جدول (4) نتائج ثبات أداة الدراسة المستخدمة، حيث أن قيمة ألفا كرونباخ لمحور أداة الدراسة أكبر من 0.70 وبالتالي تبين هذه النتيجة أن أداة الدراسة على درجة عالية من الثبات وكافية لتحقيق أغراض الدراسة.

خصائص عينة الدراسة

- النوع الاجتماعي: تبين أن 164 من أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور بنسبة 85.4% و28 من الإناث بنسبة 14.6%
- العمر: تبين أن 48 من أفراد عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة بنسبة 25% و108 فرد أعمارهم من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة بنسبة 56.3% و24 فرد أعمارهم من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة بنسبة 12.5% و12 فرد أعمارهم 50 سنة فأكثر بنسبة 6.3%
- المؤهل العلمي: تبين أن 60 فرد من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم متوسط بنسبة 31.3% و116 فرد من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم بكالوريوس بنسبة 60.4% و12 فرد مؤهلهم ماجستير بنسبة 6.3% و4 أفراد مؤهلهم دكتوراه بنسبة 2.1%
- عدد سنوات الخبرة الوظيفية: تبين أن 44 من أفراد عينة الدراسة خبرتهم الوظيفية أقل من 5 سنوات بنسبة 22.9% و72 فرد خبرتهم الوظيفية من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات بنسبة 37.5% و32 فرد خبرتهم الوظيفية من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة بنسبة 16.7% و44 فرد خبرتهم الوظيفية 15 سنة فأكثر بنسبة 22.9%

جدول (4) توزيع عينة الدراسة وفقاً للخصائص للشخصية

النسبة %	العدد	الفئات	الخصائص
85.4	164	ذكر	النوع الاجتماعي
14.6	28	أنثى	
25.0	48	أقل من 30 سنة	العمر
56.3	108	من 30 سنة إلى أقل من 40 سنة	
12.5	24	من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة	
6.3	12	50 سنة فأكثر	المؤهل العلمي
31.3	60	متوسط	

النسبة %	العدد	الفئات	الخصائص
60.4	116	بكالوريوس	
6.3	12	ماجستير	
2.1	4	دكتوراه	
22.9	44	أقل من 5 سنوات	عدد سنوات الخبرة الوظيفية
37.5	72	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	
16.7	32	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	
22.9	44	15 سنة فأكثر	

المصدر: من إعداد الباحث.

تحليل استمارة الاستبيان

المحور الأول: الخدمات

1- خدمات النقل والمواصلات

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات خدمات النقل والمواصلات

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	1	0.930	4.188	شبكة المواصلات والنقل كافية في دعم عمليات الشحن والتوزيع لدى الشركة الصناعية التي تعمل بها.
مرتفع	5	0.803	4.063	توفر خدمات المواصلات والنقل الحالية للشركات الصناعية سرعة وموثوقية في إيصال البضائع إلى الأسواق المحلية والعالمية.
مرتفع	3	0.859	4.125	تؤثر تكاليف خدمات المواصلات والنقل على تنافسية الشركات الصناعية ومنتجاتها.
مرتفع	2	0.689	4.167	استثمارات الحكومة في تطوير البنية التحتية للمواصلات والنقل كافية لدعم نمو القطاع الصناعي.
مرتفع	4	0.721	4.063	تحسين خدمات المواصلات والنقل يعزز القدرة التنافسية للشركات الصناعية في السوق المحلية والدولية.

المصدر: من إعداد الباحث.

تم ترتيب عبارات خدمة النقل والمواصلات من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (شبكة المواصلات والنقل كافية في دعم عمليات الشحن والتوزيع لدى الشركة الصناعية التي تعمل بها لعام 2024) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.188 وانحراف معياري 0.930 وبدرجة موافقة مرتفعة بينما كانت العبارة (توفر خدمات المواصلات والنقل الحالية للشركات الصناعية سرعة وموثوقية في إيصال البضائع إلى الأسواق المحلية والعالمية) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.063 وانحراف معياري 0.803 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات خدمات النقل والمواصلات تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع من توفير خدمات النقل والمواصلات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية لعام 2024 من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.121 وانحراف معياري 0.800

2- الخدمات المالية

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات الخدمات المالية

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	4	0.779	4.021	التمويل المتاح للشركات الصناعية من خلال القنوات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى في كافي في الشركة التي أعمل بها.
مرتفع	3	0.772	4.104	الشركات الصناعية تواجه صعوبات في الحصول على القروض والتمويل اللازم لتطوير عملياتها وزيادة الإنتاج.

مستوى الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مرتفع	5	0.921	3.896	تؤثر تكلفة وشروط التمويل المصرفي على قدرة الشركات الصناعية على التوسع والاستثمار.
مرتفع جدا	1	0.639	4.271	الحوافز والبرامج الحكومية للدعم المالي للقطاع الصناعي كافية وفعالة.
مرتفع جدا	2	0.597	4.250	يمكن للمؤسسات المالية تطوير منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات الشركات الصناعية بشكل أفضل.

المصدر: من إعداد الباحث.

تم ترتيب عبارات الخدمات المالية من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (الحوافز والبرامج الحكومية للدعم المالي للقطاع الصناعي كافية وفعالة هذا في العام الحالي للدراسة وهو 2024) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.271 وانحراف معياري 0.639 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (تؤثر تكلفة وشروط التمويل المصرفي على قدرة الشركات الصناعية على التوسع والاستثمار) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 3.896 وانحراف معياري 0.921 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات الخدمات المالية تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع من توفير الخدمات المالية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.108 بانحراف معياري 0.742

3- الخدمات اللوجيستية

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوى الموافقة على عبارات الخدمات اللوجيستية

مستوى الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مرتفع جدا	4	0.701	4.271	البنية التحتية اللوجيستية (مثل مرافق التخزين والنقل) فعالة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي أعمل لديها.
مرتفع جدا	3	0.714	4.313	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافي إلى خدمات اللوجستيات مثل التخزين والشحن والتوزيع.
مرتفع جدا	5	0.772	4.229	تؤثر تكاليف الخدمات اللوجيستية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.
مرتفع جدا	1	0.565	4.375	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال اللوجستيات مثل التتبع الإلكتروني للشحنات والتخزين الذكي.
مرتفع جدا	2	0.719	4.333	تحسين الخدمات اللوجيستية (النقل والتخزين والتوزيع) يؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.
مرتفع	6	0.756	4.188	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال الخدمات اللوجيستية لدعم القطاع الصناعي.

المصدر: من إعداد الباحث.

تم ترتيب عبارات الخدمات اللوجيستية من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال اللوجستيات مثل التتبع الإلكتروني للشحنات والتخزين الذكي لعام 2024) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.375 وانحراف معياري 0.565 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال الخدمات اللوجيستية لدعم القطاع الصناعي) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.229 وانحراف معياري 0.772 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا وعند دراسة عبارات الخدمات اللوجيستية تبين أن جميع العبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من توفير الخدمات اللوجيستية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعات والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.304 بانحراف معياري 0.694

4- البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والترتيب ومستوي الموافقة على عبارات البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)

مستوي الموافقة	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
مرتفع جدا	3	0.642	4.417	البنية التحتية التكنولوجية (اتصالات، إنترنت، أتمتة الإنتاج، إلخ) جيدة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي تعمل بها.
مرتفع جدا	6	0.646	4.292	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافية إلى التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والتصنيع الرقمي.
مرتفع جدا	2	0.608	4.417	تؤثر تكاليف تطوير البنية التحتية التكنولوجية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.
مرتفع جدا	5	0.619	4.313	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات.
مرتفع جدا	4	0.569	4.396	تحسين البنية التحتية التكنولوجية تؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.
مرتفع جدا	1	0.541	4.479	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية لدعم القطاع الصناعي.

المصدر: من إعداد الباحث.

تم ترتيب عبارات البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) من حيث درجة الأهمية النسبية (قيمة المتوسط الحسابي الأكبر) من وجهة نظر عينة الدراسة تبين أن عبارة (الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية لدعم القطاع الصناعي لعام 2024) هي أكثر العبارات أهمية بقيمة 4.479 وانحراف معياري 0.541 وبدرجة موافقة مرتفعة جدا بينما كانت العبارة (الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات) هي أقل العبارات أهمية بقيمة 4.188 وانحراف معياري 0.756 وبدرجة موافقة مرتفعة وعند دراسة عبارات البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) تبين أن ست عبارات في مستوى الموافقة المرتفع جدا وعبارة واحدة في مستوى الموافقة المرتفع مما يوضح وجود مستوى مرتفع جدا من توفير البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.357 وانحراف معياري 0.626 يتبين مما سبق وجود مستوى مرتفع من توفير الخدمات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.178 وانحراف معياري 0.745.

اختبارفروض الدراسة

الفرضية الرئيسية: هناك علاقة بين توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي للقطاعات الصناعية والتصنيعية في المملكة العربية السعودية.

جدول (10) توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي

ملخص النموذج Model Summary					
معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل R ² Adjusted			
0.717	0.514	0.512			
تحليل التباين ANOVA					
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F
الانحدار Regression	1065.483	1	1065.483	**201.131	0.000
الباقى Residual	1006.517	190	5.297		
المجموع Total	2072.000	191			
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T
					Sig T

ملخص النموذج Model Summary						
.000	6.507		1.481	9.634	الثابت Constant	أداء الشركات
.000	14.182	.717	.023	.333	التنوع الاستراتيجي	

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين وجود علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي للشركات في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتوفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي في أداء الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (توفير الخدمات المتطورة) يفسر 51.4% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء الاقتصادي للشركات) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير الخدمات المتطورة بمقدار 1% ازداد مستوى الأداء الاقتصادي للشركات بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.333% وهو ما يوضح صحة الفرض الرئيسي للدراسة
الفرضية الفرعية الأولى: هناك علاقة بين تقديم خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية.

جدول (11) تأثير تقديم خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية

ملخص النموذج Model Summary						
معامل الارتباط R		معامل التحديد R ²		معامل R ² Adjusted		
0.714		0.509		0.507		
تحليل التباين ANOVA						
النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية Df	متوسط المربعات	F	Sig F	
الانحدار Regression	1055.599	1	1055.599			
الباقى Residual	1016.401	190	5.349	197.327**	0.000	
المجموع Total	2072.000	191				
المتغير التابع	النموذج	B	الخطأ المعياري	Beta	T	Sig T
أداء الشركات	الثابت Constant	13.795	1.201		11.488	.000
	التنوع المترابط وغير المترابط	.811	.058	.714	14.047	.000

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين وجود علاقة ارتباطية قوية ذات دلالة إحصائية بين خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية لعام 2024 عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لخدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة) يفسر 50.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (زيادة الإنتاجية) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير خدمات تكنولوجيا واستشارية متقدمة بمقدار 1% ازداد مستوى زيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.811% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة
الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة بين توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية.

جدول (12) تأثير توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات

ملخص النموذج Model Summary		
معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²	معامل R ² Adjusted

0.309		0.313		0.559		
ANOVA تحليل التباين						
Sig F	F	متوسط المربعات	درجات الحرية Df	مجموع المربعات	النموذج	
0.000	**86.525	648.333	1	648.333	الانحدار Regression	
		7.493	190	1423.667	الباقى Residual	
			191	2072.000	المجموع Total	
Sig T	T	Beta	الخطأ المعياري	B	النموذج	المتغير التابع
.000	9.963		1.589	15.833	الثابت Constant	أداء الشركات
.000	9.302	.559	.077	.714	التنوع الداخلي والخارجي	

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية لعام 2024 عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتوفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية) يفسر 31.3% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين جودة المنتجات المصنعة) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية بمقدار 1% ازداد مستوى تحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.714% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة: هناك علاقة بين استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية للشركات

الصناعية في المملكة.

جدول (13) تأثير استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية

ملخص النموذج Model Summary						
معامل R ² Adjusted		معامل التحديد R ²		معامل الارتباط R		
0.425		0.428		0.655		
ANOVA تحليل التباين						
Sig F	F	متوسط المربعات	درجات الحرية Df	مجموع المربعات	النموذج	
0.000	**142.455	887.839	1	887.839	الانحدار Regression	
		6.232	190	1184.161	الباقى Residual	
			191	2072.000	المجموع Total	
Sig T	T	Beta	الخطأ المعياري	B	النموذج	المتغير التابع
0.000	6.884		1.627	11.200	الثابت Constant	أداء الشركات
0.000	11.935	.655	.075	.897	التنوع الأفقي والرأسي	

المصدر: من إعداد الباحث.

تبين وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لاستخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة لعام 2024 عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة) يفسر 42.8% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تقليل التكاليف التشغيلية) وتبين أن كلما ازداد مستوى استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة بمقدار 1% ازداد مستوى تقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.897% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة.

استنتاجات الدراسة

- ✓ وجود مستوى مرتفع من توفير خدمات النقل والمواصلات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.121 بانحراف معياري 0.800.
- ✓ وجود مستوى مرتفع من توفير الخدمات المالية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.108 بانحراف معياري 0.742.
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من توفير الخدمات اللوجيستية في الشركات الصناعية وقطاع الصناعات والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.304 بانحراف معياري 0.694.
- ✓ وجود مستوى مرتفع جدا من توفير البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية) في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.357 بانحراف معياري 0.626.
- ✓ يتبين مما سبق وجود مستوى مرتفع من توفير الخدمات في الشركات الصناعية وقطاع الصناعة والتصنيع بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.178 بانحراف معياري 0.745.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين توفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي للشركات في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتوفير الخدمات المتطورة وتعزيز الأداء الاقتصادي في أداء الشركات الصناعية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (توفير الخدمات المتطورة) يفسر 51.4 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (الأداء الاقتصادي للشركات) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير الخدمات المتطورة بمقدار 1 % ازداد مستوى الأداء الاقتصادي للشركات بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.333% وهو ما يوضح صحة الفرض الرئيسي للدراسة.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين خدمات تكنولوجية واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية خدمات تكنولوجية واستشارية متقدمة وزيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (خدمات تكنولوجية واستشارية متقدمة) يفسر 50.9 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (زيادة الإنتاجية) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير خدمات تكنولوجية واستشارية متقدمة بمقدار 1 % ازداد مستوى زيادة الإنتاجية في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية بمقدار 0.811% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الاول للدراسة.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لتوفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية وتحسين جودة المنتجات المصنعة في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية) يفسر 31.3 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تحسين جودة المنتجات المصنعة) وتبين أن كلما ازداد مستوى توفير خدمات التعليم والتدريب المهني والخدمات التقنية بمقدار 1 % ازداد مستوى تحسين جودة المنتجات المصنعة في القطاعات الصناعية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.714% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة.
- ✓ وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية عند مستوى معنوية 0.01 ويتبين وجود أثر طردي ذي دلالة إحصائية لاستخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة وتقليل التكاليف التشغيلية بالمملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي عند مستوى معنوية 0.01 واتضح ان المتغير المستقل (استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة) يفسر 42.8 % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (تقليل التكاليف التشغيلية) وتبين أن كلما ازداد مستوى استخدام خدمات لوجستية ومالية متكاملة بمقدار 1 % ازداد مستوى تقليل التكاليف التشغيلية للشركات الصناعية في المملكة العربية السعودية في سوق التنافس العالمي بمقدار 0.897% وهو ما يوضح صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة.

التوصيات

- ضرورة تعزيز البنية التحتية الرقمية والتكنولوجية في المناطق الصناعية والتصنيعية بالمملكة لتحسين جودة الخدمات المقدمة.
- تشجيع المنشآت الصناعية والتصنيعية على تبني التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتعزيز الكفاءة التشغيلية والإنتاجية.

- وضع حوافز وتسهيلات للمستثمرين في مجال البنية التحتية التكنولوجية لتشجيع التطوير والتحديث المستمر.
- إجراء دراسة مقارنة مع تجارب الدول المتقدمة في استخدام التقنيات الحديثة في القطاعات الصناعية والتصنيعية والاستفادة من الدروس المستفادة.
- تطوير برامج تدريبية للعاملين في المنشآت الصناعية والتصنيعية لتمكينهم من استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة.
- متابعة وتقييم الأثر الاقتصادي لتوفير الخدمات التكنولوجية على قطاعات الصناعة والتصنيع بشكل دوري.

المراجع:

- البوهي، مصطفى & محمد يونس (2019)، تحليل الآثار الاقتصادية للتجارة الالكترونية على التنمية الاقتصادية في سنغافورة، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية جامعة الزقازيق، مصر.
- الزهراني، روان (2023) أثر التطور التكنولوجي على نمو قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية (1995-2022)، المجلة العربية للإدارة (تحت النشر). جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، مج 45، 3 - سبتمبر (أيلول) 2025.
- إبراهيم، عزة (2020) الأهمية الاقتصادية لقطاع الخدمات بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 1، مصر.
- مرصد قطاع دعم الأعمال (2020) مؤشرات تطور أنشطة قطاع النقل العام بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030. حبيطة، علي (2014) الأهمية الاقتصادية للنقل ودوره في التنمية الاقتصادية، جامعة الجلفة، المجلة الاقتصادية، المجلد 11، العدد 234.
- محمد، نشوى، القحطاني، جواهر، (2015)، أثر التطور المالي على نمو الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، قسم الاقتصاد.
- وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2020، برنامج تطوير القطاع المالي، رؤية المملكة 2030.
- مؤتمر القطاع المالي- حلول واقعية لمستقبل القطاع والاقتصاد العالمي، (2023)، مركز التواصل والمعرفة المالية (مجلة متمم)، العدد 4.
- جادو، أميرة شوقي (2023) دور التكنولوجيا الرقمية في تنمية سوق العمل في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث التجارية، المجلد 45، العدد 4.
- مركز المعلومات (2008) نظرة عامة على قطاع الخدمات اللوجستية، غرفة الشرقية، المملكة العربية السعودية.
- جمعية المصدرين الصناعيين (2023) طريقك للتصدير، تطوير القطاع اللوجستي في المملكة، نشرة سنوية، المملكة العربية السعودية.
- شهاب، خالد (2021)، دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة 2019-2000، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية.
- الحكي، ولاء، العبيد، ريم (2022)، مستهدفات برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ضمن برنامج رؤية السعودية 2030، المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 4، العدد 2.
- برامج تحقيق الرؤية، برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، رؤية 2030، <https://www.vision.gov.sa/ar/vision-2030>
- وزارة الصناعة والثروة المعدنية بالمملكة، رحلة الصناعة في المملكة من التأسيس إلى عهد رؤية السعودية 2030، <https://mim.gov.sa/mim/industrial-history>

الملاحق

الاستبانة

م	عبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
البعد الأول: خدمات النقل والمواصلات						
1	كيف تقيّم كفاءة شبكة المواصلات والنقل في					

م	عبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	دعم عمليات الشحن والتوزيع لدى الشركة الصناعية التي تعمل بها.					
2	توفر خدمات المواصلات والنقل الحالية للشركات الصناعية سرعة وموثوقية في إيصال البضائع إلى الأسواق المحلية والعالمية.					
3	تؤثر تكاليف خدمات المواصلات والنقل على تنافسية الشركات الصناعية ومنتجاتها.					
4	استثمارات الحكومة في تطوير البنية التحتية للمواصلات والنقل كافية لدعم نمو القطاع الصناعي.					
5	تحسين خدمات المواصلات والنقل يعزز القدرة التنافسية للشركات الصناعية في السوق المحلية والدولية.					
البعد الثاني: الخدمات المالية						
6	التمويل المتاح للشركات الصناعية من خلال القنوات المصرفية والمؤسسات المالية الأخرى في كافي في الشركة التي أعمل بها.					
7	الشركات الصناعية تواجه صعوبات في الحصول على القروض والتمويل اللازم لتطوير عملياتها وزيادة الإنتاج.					
8	تؤثر تكلفة وشروط التمويل المصرفي على قدرة الشركات الصناعية على التوسع والاستثمار.					
9	الحوافز والبرامج الحكومية للدعم المالي للقطاع الصناعي كافية وفعالة.					
10	يمكن للمؤسسات المالية تطوير منتجاتها وخدماتها لتلبية احتياجات الشركات الصناعية بشكل أفضل.					
البعد الثالث: الخدمات اللوجستية						
11	البنية التحتية اللوجستية (مثل مرافق التخزين والنقل) فعالة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي أعمل لديها.					
12	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافي إلى خدمات اللوجستيات مثل التخزين والشحن والتوزيع.					
13	تؤثر تكاليف الخدمات اللوجستية على هوامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.					
14	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كاف من التقنيات الحديثة في مجال اللوجستيات مثل تتبع الإلكترونيات للشحنات والتخزين الذكي.					
15	تحسين الخدمات اللوجستية (النقل والتخزين					

م	عبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
	والتوزيع) يؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.					
16	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال الخدمات اللوجستية لدعم القطاع الصناعي.					
البعد الرابع: البنية الأساسية (المعلوماتية والتكنولوجية)						
17	البنية التحتية التكنولوجية (اتصالات، إنترنت، أتمتة الإنتاج، إلخ) جيدة في دعم عمليات الشركات الصناعية في الشركة التي تعمل بها.					
18	الشركات الصناعية لديها إمكانية الوصول الكافية إلى التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والتصنيع الرقمي.					
19	تؤثر تكاليف تطوير البنية التحتية التكنولوجية على هامش الربح والقدرة التنافسية للشركات الصناعية.					
20	الشركات الصناعية تستفيد بشكل كافٍ من التقنيات الحديثة في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات.					
21	تحسين البنية التحتية التكنولوجية تؤثر على إنتاجية وتنافسية الشركات الصناعية.					
22	الحكومة تقدم حوافز وتسهيلات كافية للمستثمرين في مجال تطوير البنية التحتية التكنولوجية لدعم القطاع الصناعي.					

المصدر: من إعداد الباحث.